

فلا يأتي به الفرض فيل هذا ينبغي ان لا يجوز وتر الحنفي اقتدا
 بوتر الشافعي بناء على انه لم يصح شروعه في الوتر لانه
 بنيت آياه انما نوى النفل الذي هو الوتر فلا ياتي بها في الواجب
 بنية النفل وحيداً فالاقضاء فيه بناء على المدونة في
 زعم المقتدي نعم يمكن ان يقال لو لم يخطر بخاطر عند
 النية صفة من السنة او غيرها بل مجرد الوتر ينبغي
 المانع فيجوز لكن اطلاق مسئلة الخميس يقتضى
 انه لا يجوز وان لم يخطر بخاطره فغلبته وفرضيته بعد
 ان كان المتقرر في اعتقاده فغلبته وهو غير بعيد للتأمل
 انتهى وقد يفرق بان اعتقاد الظاهر مثلاً فلا كفر صلاة
 الكافر غير صحيحه بخلاف اعتقاد الوتر سنة وعلى في
 مختصر البحر جواز الاقتداء بضعف وجوب الوتر وذلك
 تلزم المرأة في جميعه وفيه نظر لانه يرد عليه كفتا
 الطواف والنفل الذي افسده بعد الشروع فليتا مثل
وجوز اقتداء غاسل الرجلين بالماء على الغائبين
 كما لظهارته بخلاف صاحب العذر اذ ظهارته ناقصة
 ولذا تنقض بخروج الوقت وفيه اجماع **واما اقتداء**
 المتوضي بالميتيم فيجوز خلافاً لمحمد بناء على انه طهارة ضرورية
 عنده وعندهما هو بمنزلة الماء عند العدم في حق جواز
 الصلوة **واعلم ان** طهارة التيمم جهة الاطلاق باعتبار
 عدم نوقتها وجهة الضرورة باعتبار ان المصير اليها انما
 يكون عند الضرورة بعد القدرة على استعمال الماء واعتبر
 محله الضرورة في نفي جواز اقتداء المتوضي بالميتيم
 الاطلاق في الرجعة اذا قطع الامر في الحيضة الاخيرة
 دون العترة حيث قال انقطاع الرجعة بمجرد التيمم

وان لم